● أخبار قصيرة

جنوب أفريقيا تقترب من اتخاذ قرار بشأن الرسوم الأميركية

ستصدر حكومة جنوب أفريقيا النتائج الأولية لمراجعتها للرسوم الجمركية على الصلب، في خطوة تقترب من حماية الصناعة المحلية من زيادة الواردات.
وصرّح رئيس مفوضية «إدارة التجارة الدولية»، أيابونجا كاو لوكالة «رويترز» الخميس على هامش مؤتمر لقطع غيار السيارات، أنه «سنصدر الجريدة الرسمية الأسبوع المقبل. وستتضمن هذه الجريدة النتائج الأولية للمراجعة».
وقال كاو إن لجنة «إدارة التجارة الدولية» تلقّت حوالى ١٥٠ رداً على المراجعة. وتجري حالياً مراجعة أكثر من ٦٠٠ رمز تعريفة جمركية.
وتحتاج مفوضية «إدارة التجارة الدولية» إلى تحديد ما إذا كانت رسومها الجمركية الحالية على الصلب تُوفر حمايةً مناسبة، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إخضاع المزيد من منتجات الصلب للرقابة على الواردات، وما إذا كان ينبغي إعلان حالة طوارئ لتفعيل تدابير وقائية أوسع نطاقاً.
وتأتي المراجعة في الوقت الذي تُجري فيه الحكومة محادثات مع شركة «أرسيلور ميتال» في جنوب أفريقيا (ACLJ)، التي أعلنت عزمها إغلاق عملياتها الخاسرة في قطاع الصلب الطويل، والتي تُعدّ حيوية لصناعات السيارات ومعدات التعدين والبناء المحلية.
وتواجه صناعة الصلب في جنوب أفريقيا تحديات عديدة، منها تدفق الواردات منخفضة السعر بسبب فائض الطاقة الإنتاجية. كما أدت الرسوم الجمركية الأميركية إلى عرقلة تدفقات التجارة هذا العام، في حين فاقمت انخفاضات الطلب وتحديات الطاقة والخدمات اللوجستية من المشاكل في جنوب أفريقيا.

جدال في ألمانيا بشأن التجنيد الإلزامي

كشفت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أن الائتلاف الكبير في ألمانيا يتجه إلى مواجهة بشأن ما إذا كان ينبغي أن يشمل مسعى البلاد لزيادة حجم جيشها خيار الخدمة العسكرية الإلزامية.
وأشارت الصحيفة إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ يتجادل مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي داخل الائتلاف الحاكم بشأن صيغة قانون التجنيد العسكري الجديد، «قانون تحديث الخدمة العسكرية»، المقرر عرضه على مجلس الوزراء في ٢٧ آب/أغسطس.
وفي الوقت الراهن، لا يزال المستشار فريدريش ميرتس بعيداً عن الخلاف، لكن بعض كبار قيادات الاتحاد الديمقراطي المسيحي يأملون جرّه إليه.
ويمثل مشروع القانون هذا محاولة من وزير الدفاع بوريس بيستوريوس لمعالجة النقص المزمن في الأفراد في الجيش دون إعادة فرض التجنيد الإجباري بالكامل الذي علقته ألمانيا عام ٢٠١١.
بموجب الاقتراح، سيُطلب من جميع الرجال في سن التجنيد التسجيل والخضوع لعملية فحص، ولكن سيتم استدعاء عدد محدد فقط للخدمة، ويمكن للنساء التطوع.
وتأمل الحكومة تجنيد نحو ٥٠٠٠ جندي متطوع إضافي سنوياً، بفترات خدمة تصل إلى ٢٣ شهراً. والأهم من ذلك، لن تُفعّل الخدمة الإلزامية إلا إذا صوّت البرلمان عليها في قرار منفصل.

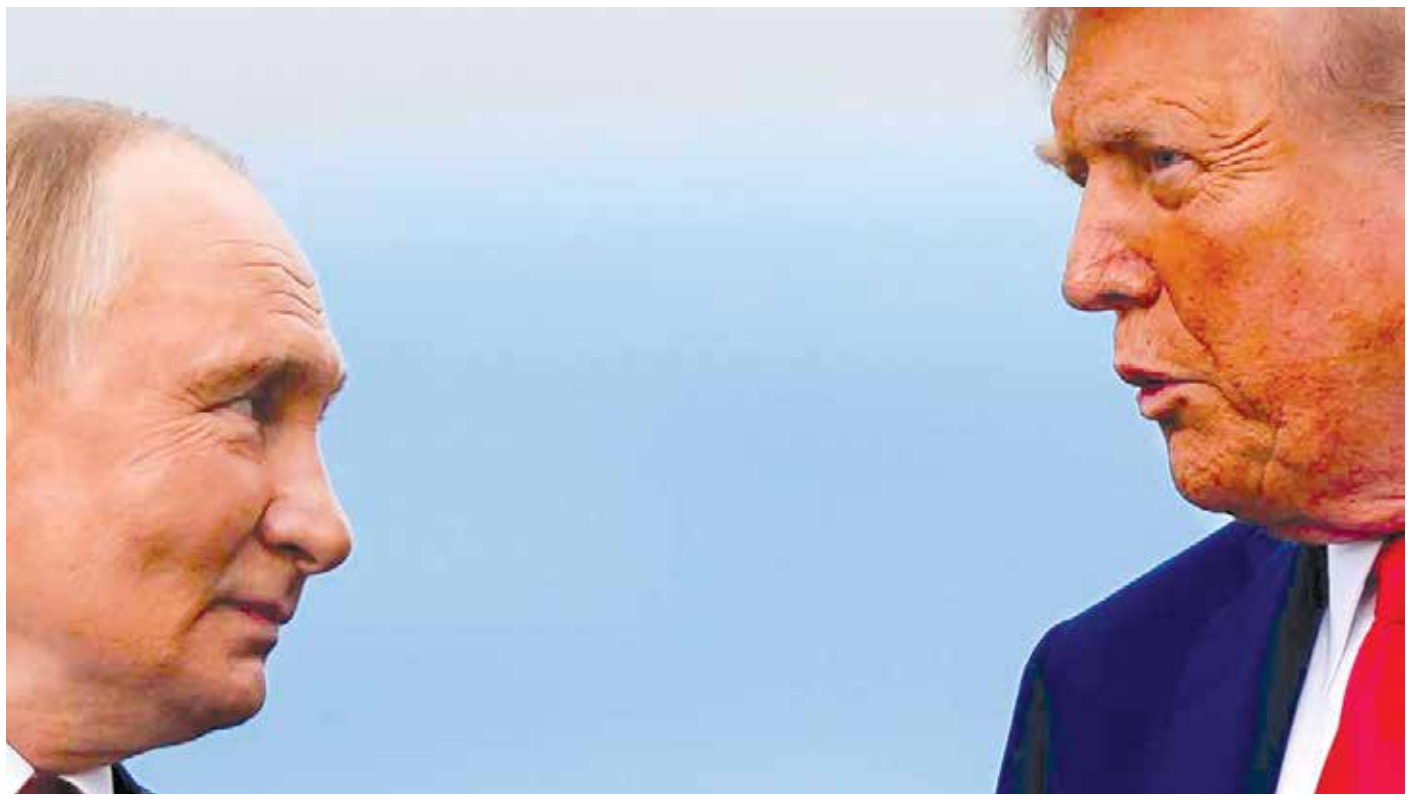

قمة وصفتها الصحافة العالمية بأنها «مفصلية»

هل يعيد لقاء ترامب مع بوتين رسم خريطة التوازن العالمي ؟

الوفاق/ في تلك الصباحات الباردة التي يغطي فيها الضباب ميناء أنكوريج، كانت متابعة العالم معلقة على شاحنة عسكرية روسية تدخل أراضٍ أميركية بعد أكثر من عقد كامل من الغياب. ألاسكا، الولاية التي انتقلت من الإمبراطورية الروسية إلى الولايات المتحدة قبل ١٥٧ عاماً، عادت لتكون مسرحاً يجمع زعيمي قوتين عظيمتين في قمة وصفتها الصحافة العالمية بأنها «مفصلية». في هذا اللقاء، تلاقت الرغبة في تهدئة الصراع الأوكراني مع ضغوط واشنطن لإجبار موسكو على وقف الحرب، وبرزت أبعاد لا تنحصر في ملفات السياسة التقليدية فحسب، بل تمتد إلى الأمن النووي، وأسواق الطاقة، وتحالفات إقليمية وأخرى متشابكة حول القطب الشمالي، وصولاً إلى حسابات الداخل الأميركي والروسي.
اتسم استعداد العواصم الكبرى قبل أيام من انطلاق القمة بالتوتر المرتقب والتنسيق المكثف، انطلقت التحضيرات وتبلورت التوقعات، بينما اكتظّت القاعات خلف الأبواب المغلقة بمفاوضات «ثلاثة مقابل ثلاثة». تعالت ردود فعل أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي وتجلّت انعكاسات هذا اللقاء على دول آسيا وأميركا اللاتينية، لتُعلن بعدها أولى الاتفاقات والالتزامات التي عكست نفسها مباشرة على أسواق النفط والغاز ومسار الحدّ من التسلّح النووي. مشهد يجمع زعيمين على أرض يكسوها الجليد، يؤكد قدرة الحوار على فتح انفراجات في واحد من أعقد صراعات هذا العقد.

ما قبل القمة – مسارات التوتر وبناء سقف التوقعات

قبل أن يلتقي بوتين وترامب في قاعدة «إلمندورف ريتشاردسون»، انهمكت أجهزة الاستخبارات في باريس وكييف بنتائج القمة. الأوروبيون تساءلوا: هل سيقبل ترامب رفع قيود نجحت في خنق صادرات النفط الروسي؟ ثم جاءت تفجيرات الإمدادات الغازية في بحر البلطيق لتزيد المخاوف من تعطيل كامل لسد فجوة الشتاء.
في موسكو، قادت رؤية الكرملين إلى اختيار صيغ تفاوضية تجنّبت أي إشارة إلى التراجع عن «حلف الناتو». أجرت روسيا تدريبات عسكرية مفاجئة في مقاطعتي كلينينغراد وكالينينغراد، لتذكير الغرب بأنها قادرة على تحويل كل نقطة جغرافية إلى جرفٍ أمني. من دون أن تُعلِم مسبقاً أحداً، أدخلت صواريخ إس-٤٠٠ إلى تشكيلة التمرين، في رسالةٍ ضمتها تصريحات لافروف عن «رفض أي تهديد أمني يطال حدودنا».
في واشنطن، جاءت تصريحات ترامب من منصة «تروث سوشيال» لتضع سقفاً شخصياً: «إن لم تثمر القمة عن وقف لإطلاق النار في أوكرانيا، سأنسحب». الضغوطات على بوتين، جاءت بعد أيام من تقارير «بلومبرغ» عن دراسة فرض عقوبات إضافية على «روسنفت» و«لوك أويل»، في محاولة أخيرة لدفع روسيا نحو طاولة سلام.
خلف الكواليس، اجرى الجانبان اتصالاتٍ دبلوماسية مع الصين والهند وتركيا، كلٌ يستطلع مدى استعدادهما لاستغلال أي انتعاش في العلاقات الروسية-الأميركية لصالح خفض شرائح المشتريات أو لطلب مشاريع نقل الغاز عبر خطوط جديدة. وكلما اقترب تاريخ ١٥ آب/أغسطس، ازداد القلق الإقليمي على مصير سوريا وليبيا، حيث كان الطرفان يُعدّان خطاباً موحداً يطالب بـ«حل سياسي شامل».

اللقاء في السيارة والافتتاحية

في مطار أنكوريج، حين سار بوتين باتجاه سيارة الرئاسة الأميركية، بدا الرئيسان أمام عدسات الكاميرات وكأنهما ثنائي درامي يلتقي للمرة الأولى بعد صراع طويل. لم تعتمد مراسم استقبالٍ فاخرٍ كما في قمم سابقة، بل اختار الجانبان صيغة حميمة: انطلاقةٌ في سيارة مغلقة لقائدَي أكبر قوتين نوويتين.
داخل الأربعة أمتار من المقصورة، رُصدت لهجتان مختلفتان. بوتين، المحكم في حديثه، استوقف ترامب عند نقطة احترام الأمن الروسي، ونقاشٌ عميق حول الضمانات المستقبلية لعدم توسع الناتو. ترامب، المتفائل بانتصار الدبلوماسية «على الأرض»، شدّد على ضرورة وقف الحرب أولاً قبل أي نقاش آخر. ثم انطلقت السيارة وتباينت الملامح: ابتسامة عرضية من بوتين في وجه ترامب المتحدث بإيحاءاتٍ عن جني نقاطٍ انتخابيةٍ داخلية. ما يقرب من ٤٥ دقيقةً مرت قبل الوصول إلى القاعة الرئيسة، حملت في طيّاتها رسائل أكبر من الكلمات. إذ اعتبرت موسكو الصورة بمثابة اعتراف بدورها النووي الاستراتيجي، واعتبرت واشنطن أنها فرضت شروطها الخاصة بعدم تكرار «خطأ» قممٍ سابقة انتهت بلا نتائج.

صيغة «٣ مقابل ٣».. ميثاق الغموض

انطلقت المباحثات بصياغة «ثلاثة مقابل ثلاثة»، تضمّ وزارتي الخارجية والخزانة من كل جانب، مع إدخال مديري أجهزة الاستخبارات. في غرفة الاجتماعات، التي نُصِبت فيها طاولة بيضوية فائقة العزل الصوتي، تجلى الحرص على إبقاء أي تسريبٍ للنقاشات من دون بروتوكولات صحافية.
تطرقت الجولة الأولى إلى ملف وقف إطلاق النار، بتمهيدٍ أميركي أشار إلى جدول زمني أولي مدته شهران لإرساء «هدنة مبدئية»، قُوبل بتساؤلات روسية حول كيفية ضمان انسحاب القوات الأوكرانية من دون إشراف المواجهة اللاحقة. ثم تناهى نقاش عن آليات تفتيش مشتركة في دونباس، بصيغةٍ قد تتجاوز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. عند المرحلة الثانية، تناهى الحديث إلى العقوبات الاقتصادية. هنا، رُفعت دراسة عن «قائمة مرنة» لشركات النفط والغاز الروسية، يحق لموسكو تعديلها أو استبعاد أسماء منها لقاء التقدم في الانسحاب من الأراضي الأوكرانية.
أما الجولة الثالثة، فكانت الأكثر حساسية: التسلّح النووي. عاد المشهد إلى ٢٠٠٧ حين أُبرمت صفقات «ستارت» لأول مرة. هذه المرة، بات النقاش حول إمكانية ضم اتفاقية إلكترونية للتقنيات الفضائية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات. في وقتٍ لم تبتّ فيه المسألة عبر بندٍ واضح، اتفق الجانبان على تشكيل «لجنة فنية مشتركة» لتحضير تعديل معاهدة تبدأ مسوداته الجمعة المقبلة.

انعكاسات فورية – أوكرانيا وحلف الأطلسي والإعلام العالمي

حال إعلان انتهاء المباحثات الأولية، انطلق سباق التصريحات. في كييف، عبّر زيلينسكي عن ترحيبٍ بالحوار، إلا أنه حذّر من أي مفاوضات «خلفية» تُقصي أوكرانيا عن قرار مستقبل سيادتها. الأوروبيون عبروا عن ارتياحٍ مضاعفٍ لرؤية واشنطن وموسكو مجدداً يتحدثان وجهًا لوجه، لكنهم طالبوا بآليات ضامنةٍ لا تترك «إدارة السلام» لبلدين فقط دون إشراك المؤسسات الدولية.
على وقع هذه التحليلات، نشرت «فايننشال تايمز» توقعاتٍ بتراجع طفيفٍ في أسعار الغاز بحلول الشتاء إذا تم تنفيذ «المرحلة الأولى» لوقف إطلاق النار، فيما حذرت «بلومبرغ» من أن أي تراخٍ في فرض العقوبات قد يعيد ارتفاعاً مفاجئاً للأسعار، وخصوصاً إذا شملت روسيا رفع أسعار تصدير نفطها عبر خطوط جديدة في القطب الشمالي.

خطوات التنفيذ ما بعد القمة

عادت القمة بمتغيرات جديدة دفعت الجانبين فور الوصول إلى موسكو وواشنطن لإطلاق جولة من المشاورات المكثفة، حيث أعيد تفعيل اللجنة المعنية بتحديث معاهدة «ستارت» للحد من الأسلحة الاستراتيجية. وقد ركزت الاجتماعات الأولى على ترصين آليات التفتيش المتبادل والشفافية في حصر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والأقمار الصناعية العسكرية، بما يتيح بناء ثقة تدريجية بين موسكو وواشنطن قبل نهاية العام.
على نحو موازٍ، أسفر الاجتماع عن تشكيل فريق عمل قطبي يجمع خبراء روساً وأميركيين للبحث في إنشاء ممرات بحرية مشتركة عبر مضيق بيرينغ، وتنسيق إقامة موانئ لوجستية تدعم سفن استخراج الموارد في القطب الشمالي. وجرى التأكيد على ضرورة دمج منظور بيئي يحمي المجتمعات الأصلية ويضمن شهادات علمية متبادلة حول تأثيرات التنقيب القطبي ومواجهة تحديات التغير المناخي.
وبالتوازي مع تلك الخطوات، تواصلت المشاورات الدولية عبر الأمم المتحدة لتفعيل آلية «الهدنة المبدئية» التي من المقرر أن تضع أولى فرق المراقبة تقاريرها الشهر المقبل حول مدى التزام الأطراف بوقف إطلاق النار. وقد تولّت دول محايدة مهمة نشر مراقبين دوليين وتوثيق أي خروقات، في إطار إعداد ممرات إنسانية آمنة تحمي المدنيين وتمهّد الطريق نحو محادثات سلام شاملة.
في ختام هذا الفصل الدبلوماسي الكبير، يخرج بوتين وقد أثبت أن التاريخ لا يُكتب بقراراتٍ أحادية، بل بالتوازنات القوية التي تعطي لكل طرفٍ وزنه الحقيقي. لقد أعادت قمة ألاسكا تعريف مصطلح «القوة الناعمة الروسية» أمام أنظار العالم، مؤكدةً أن موسكو ليست مجرد طرفٍ يناصر سياسة الردع بل شريكٌ يطلب الحوار من منطلق احترام متبادل. وعندما تعود الهدنة أو تُمهّد الطريق لمعاهدة جديدة، ستبقى روسيا قد سجلت هذه اللحظة نصراً استراتيجياً سيطال أعماق المناقشات الدولية لسنواتٍ طويلة.

أثبت لقاء ترامب-بوتين أن التاريخ لا يُكتب بقراراتٍ أحادية، بل بالتوازنات القوية التي تعطي لكل طرفٍ وزنه الحقيقي ويؤكد قدرة الحوار على فتح انفراجات في واحد من أعقد صراعات هذا العقد

مع ارتفاع معدلات الجريمة والتشرد وسوء الإدارة

الحرس الوطني الامريكي ينتشر في شوارع واشنطن

أعلن البنتاغون، أمس الاول، أنه تم حشد جميع عناصر الحرس الوطني الامريكي البالغ عددهم ٨٠٠ عنصر والذين أمر دونالد ترامب بنشرهم في العاصمة واشنطن للمساعدة في إنفاذ القانون.
وكان ترامب قد أمر بانتشار القوات في إطار ما قال إنها حملة لمكافحة الجريمة في العاصمة، علماً بأن الأرقام تشير إلى ازدياد الجرائم العنيفة في واشنطن. وتأتي الخطوة بعد تحرّك مشابه شهدته لوس أنجليس عندما خرجت احتجاجات في حزيران.
وقالت الناطقة باسم البنتاغون كينغسلي ويلسون للصحافيين « تم حشد جميع عناصر الحرس الوطني للجيش وسلاح الجو.. في إطار فرقة العمل المشتركة دي سي، وهم الآن هنا في عاصمتنا». وأضافت أنهم «سيساعدون إدارة شرطة العاصمة وشركاء إنفاذ القانون الفدراليين في تأمين المعالم وتسيير دوريات لضمان سلامة المجتمع وحماية المنشآت الفدرالية والعناصر»، مؤكدةً أنهم «سيبقون إلى حين استعادة القانون والنظام في المقاطعة، بناءً على ما يحدده الرئيس».
وقال الجيش الأميركي في بيان لاحقاً إن المهمة الأولية للحرس الوطني «هي توفير وجود مرئي في مناطق عامة رئيسية، ليكون بمثابة رادع للجريمة»، مضيفاً أن عناصر الحرس «لن ينفّذوا عمليات اعتقال أو تفتيش أو توجيه لسلطات إنفاذ القانون»، لكن «لديهم السلطة لاحتجاز الأفراد مؤقتاً لمنع حدوث ضرر وشيك». وتابع أنهم سيكونون مزوّدين بمعدات واقية، مشيراً إلى أن الأسلحة ستبقى في المخازن لكنها ستكون متاحة إذا لزم الأمر. وأعلن ترامب نشر الحرس الوطني والسيطرة الفدرالية على إدارة شرطة المدينة الاثنين، متعهّداً «استعادة عاصمتنا».
ويشير سياسيون جمهوريون إلى أن العاصمة الأميركية التي يهيمن عليها الديموقراطيون تعاني ارتفاع معدلات الجريمة والتشرد وسوء الإدارة المالية.

يأتي انتشار قوات الحرس الوطني ومشاة البحرية بعد السيطرة على الاضطرابات التي شهدتها لوس أنجليس في ولاية كاليفورنيا بعد عمليات دهم لضبط الهجرة غير النظامية. وكانت المرة الأولى التي يُنشر الرئيس الأميركي الحرس الوطني ضد رغبة حاكم ولاية منذ العام ١٩٦٥. وتتبع معظم قوات الحرس الوطني لحكام الولايات ويتعيّن أن تصبح «فيدرالية» لتخضع للرئيس. ولكن في واشنطن تلتزم هذه القوات في الأساس أوامر الرئيس الأميركي.